إلـى المحـرر

رسائل

فيدر دى ماورو يتحدث عن العولمة

كانت الصورة المرسومة للمستشار الاقتصادى سويسرى المولد بياتريس فيدر دى ماورو مادة تجبر القارئ على قراءتها (سبتمبر ٢٠٠٨). ويسجل اختيار ألمانيا لفيدر دى ماورو لضمه لمجلس الخبراء الاقتصاديين فيها، انفتاح ألمانيا على نموذج التنمية الذى تحركه النتائج ويستلهم الرأى العام

وأتفق مع فيدر دى ماورو فى أن الأمر يقتضى أن تشرع البلدان الغربية، وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى على حد سواء، فى تخفيض معونتها المقدمة للبلدان النامية ذات السجل الآثم فى مجال الحوكمة. وأحبذ بدلا من ذلك أن توجه المؤسسات متعددة الأطراف مساعدات التنمية المالية والمتعلقة بالقوى البشرية للقطاع الخاص، الذى أثبت أخيرا فى أفريقيا أنه مؤهل لحفز تنمية البنية الأساسية فى القارة، من خلال إصدارات عامة أولية رائدة فى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والعمل المصرفى.

روبرت م. اويوول

نيجيريا

من ينبغى توجيه اللوم إليه؟

نجد أنفسنا فى مواجهة ما يشير إليه بعض المعلقين على أنه «زلزال فى الأسواق».

وتعيد هذه المشكلة غير المتوقعة، التى بدأت أصلا فى قطاع واحد من الاقتصاد الأمريكى وأصبحت حاليا خطرا يهدد النظام المالى العالمى، للأذهان مقال «مساعدة الاقتصاد العالمى على أن يستمر على ما يرام» لكارلو كوتاريللى وايزابيل مايتوس أى لاجو (سبتمبر ٢٠٠٧). وقد جاء فى الجملة الافتتاحية فيه: «من منظور اقتصادى، لا يشكل أى بلد جزيرة منعزلة». وحاليا نلمس صدق هذه المقولة. فنحن نشهد كيف يمكن لسياسات بلد واحد كبير– وإن كانت معيبة– «أن تنقل الصدمات عبر الحدود بسرعة غير عادية».

ويذكر المقال أنه «حاليا يتعرض نموذج الأعمال فى صندوق النقد الدولى لإعادة فحص واسع النطاق لضمان قدرته على الاستمرار فى الوفاء بولايته الأساسية الخاصة بالنهوض بالاستقرار المالى الدولى». وحسب رأى المؤلفين، فإن هذه الولاية تتمثل فى إشراف صندوق النقد الدولى على اقتصاديات البلدان الأعضاء فيه، وبصورة أعرض، على النظام النقدى الدولى لضمان أدائه الفعال، محددا، أى أوجه تآزر أو عدم اتساق بين سياسات بلدانه الأعضاء التى يبلغ عددها ١٨٥ بلدا.

وأعتقد أن نظام السوق الحرة تضرر من جراء إجراءات الأشخاص الذين يتخذون قرارات خاطئة– إما لأنه جرى تضليلهم أو أن لديهم دوافع خفية. والمأمول، ألا يقوض هذا الحدث النظام الرأسمالى، وأن تُتخذ الإجراءات اللازمة للتغلب على الأزمة واستعادة الأداء الطبيعى للاقتصاد العالمى. بيد أنه يظل السؤال مطروحا حول ما إذا كانت وكالات الإشراف فى الولايات المتحدة أو أية منظمة دولية ستجرى تحليلا لتحديد الأخطاء التى ارتكبت وتعيين أين تقع المسؤولية.

كارلوس مارتوريل فلورس

اوماكولو–اركيبا، بيرو

نحن نرحب بالرسائل. برجاء ألا يزيد ما ترسلونه على ٣٠٠ كلمة موجهة إلى *Fanddletters@imf.org* أو إلى رئيس التحرير، على العنوان *Finance & Development*, International monetary Fund, Washington, D.C., 20431, USA وسيتم تحرير الرسائل.

مناسبات فى ٢٠٠٩

٢٨ يناير– أول فبراير، ديفوس، سويسرا
الاجتماع السنوى للمنتدى الاقتصادى العالمى

١٠–١١ مارس، دار السلام، تنزانيا
المؤتمر عالى المستوى المعنى بتحدى النمو فى أفريقيا

٢٧–٣١ مارس، ميدلين، كولومبيا
الاجتماع السنوى لمصرف التنمية فى البلدان الأمريكية

٢٥–٢٦ أبريل، واشنطن العاصمة
اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى

١٥–١٦ مايو، لندن، المملكة المتحدة
الاجتماع السنوى للبنك الأوروبى للإنشاء والتعمير

٦–٧ أكتوبر، اسطنبول، تركيا
الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى

IMF BOOKSTORE
The online bookstore of the International Monetary Fund

زوروا موقع مكتبة صندوق النقد الدولى الجديد على
www.imfbookstore.org.